

مفاهيم القرآن

(252) لفصل الخصومات والقضاء وهو شعبة صغيرة من شعب الإمارة، وما ذلك إلا لعدم قدرتها على الاستقامة والذِّبَات أمام المؤثرات القويّة التي تعترض القضاة غالباً، وعجزها عن التزام جانب الحق بعيداً عن العاطفة، والتأثير العاطفي. فعن عليّ بن أبي طالب عليه السلام - عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم أنّّه قال: "يا عليّ... ليس على النساء... ولا تولي القضاء" (1). وقال الإمام عليّ - عليه السلام - في وصية لابنه الحسن - عليه السلام - كتبها له بحاضرين: "ولا تملك المرأة ما جاوز نفسها فإنّ المرأة ريحانة وليست بقهرمانة" (2). ومن المعلوم أنّ القضاء هو أحد الأمور الخارجة عن شؤونها. . الخارجة عن حیطة قدرتها. . وأمّا السيرة العمليّة فلم يعهد من النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم طيلة حياته أن أعطى امرأة منصب القضاء، ونصب منهنّ قاضيةً تفصل بين الخصومات (3). رغم وجود طائفة من النساء ذوات علوم ومحاسن أخلاق. بل لم يفعل ذلك حتّى الأمويّون والعباسيّون الذين ولّوا أمر الأمّة الإسلاميّة أكثر من خمسمائة سنة رغم أنّهم ولّوا كثيراً من عبيدهم وغلمانهم وقلادوهم المناصب الرفيعة (4). وأمّا إجماع العلماء فهو أوضح من أن يخفى على أحد، فقد أجمع علماء الإماميّة كلّهم على عدم انعقاد القضاء للمرأة وإن استكملت جميع الشرائط الأخرى، ووافقهم على ذلك طائفة من علماء الطوائف الإسلاميّة الأخرى كالشافعي (5). قال ابن قدامة في المغني: (إنّ المرأة. . لا تصلح للإمامة العظمى ولا لتولية البلدان، ولهذا لم يولّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ولا أحد من خلفائه ولا من بعدهم امرأةً قضاءً ولا ولاية

_____ 1- وسائل الشيعة 18:6 (كتاب القضاء). 2- نهج

البلاغة: الرسائل الرقم (31). 3- تفسير الميزان 5:347. 4- راجع كتاب: رسالة بديعة في تفسير آية (الرّجّالُ قوّامُونَ عَلى الدِّساءِ) من الصفحة 70 - 76 وهي رسالة مفصّلة في حكم تصدّي المرأة للقضاء والحكومة من نظر الكتاب والسنة. 5- راجع كتاب: رسالة بديعة في تفسير آية (الرّجّالُ قوّامُونَ عَلى الدِّساءِ) من الصفحة 70 - 76 وهي رسالة مفصّلة في حكم تصدّي المرأة للقضاء والحكومة من نظر الكتاب والسنة.